متى يُكسر حاجز الصمت..؟!

فساد بعض المحاكم.. آخر الدواء الكي

■ أحمد غالب أمضى 13 عاماً يبحث عن حقه المنهوب.. ولم يتمكن..فخلفه ابنه في المهمة

> اختفاء بعض الأحكام القضائية الباتة قبل تنفيذها، والتزوير، والتلاعب بمحررات رسمية، واختلاس الأموال في مقدمة المخالفات الهائلة في المحاكم والتي تم رصدها في هذا التحقيق.. كل هذا يحدث في ظل تردي واضح لدور الرقابة بحسب اعترافات مسئولين بوزارة العدل، أما بعض التحقيقات بخصوص قضايا فساد التي أجرتها الوزارة فقد شابها الكثير من اللغط وتسلل إليها فيروس الوساطة وعدم المصداقية الى حد كبير.. في التحقيق التالي تفاصيل أكثر..

معاناة لاتنتهي يعيشها بعض الناس أمام القضاء، تبدأ بأخذ حقه عنوة من شخصٍ ما ،، ومن ثم الجهاد في المحاكم لسنين طويلة بغية الحصول على حقه فلا يخرج الحكم إلاّ وقد باع ما تحته وما فوقه مع ذلك لا تنته الحكاية فبعض الأحكام القضائية سرعان ما تختفي.. تحت يافطة القضاء والقدر قبل تسليمها إلى صحابها ما يعني أن الرحلة لا بد ان تبدأ من الصفر وأحياناً تحصل عملية تزوير للوثائق أو اختلاس أموال يفقد على اثرها المظلوم حقه فتصبح المحكمة حينها الخصم والحكم، ونحن هنا لا نتهم المحكمة لكن الاتهام موجه لأشخاص يتلاعبون بتلك الملفات عنوة..من جهة أخرى إذا ما حصل المظلوم على حقه من المحكمة تأتي اتصالات من متنفذين تحول دون تنفيذ الأحكام تساندهم في ذلك أيادٍ خفية تستند إلى نفوذ في الوظيفة العامة أو القبيلة.. واليكم الحكاية:

" المواطنون: يشتكون غياب الرقابة على المحاكم.. والتفتيش القضائي يرد: لا توجد مخصصات للنزول الميداني

تحقيق/ هشام المحيا

أحمد غالب عبدالكريم من محافظة تعز أفنى هذا الرجل عمره وخارت قواه وصار قعيد الفراش ولم تنته بعد رحلته المشؤومة التي استمرت لمدة 13 عاماً وهو يبحث في المحاكم عن حقوقه المنهوبة ذات مرة نجح في كسب إحدى القضايا في محكمة المسراخ بموجب حكم قضائي بات بعد خمسة أحكام سابقة كلها لصالحه، ولكن سرعان ما ضاع منه هذا الحكم، فقد اخفي قبل تسليمه إليه ولإكمال الرحلة سلم أحمد غالب ملفه الخاص وفيه خلاصة الحقوق المنهوبة إلى أبنه الأكبر محفوظ 25 عاما ليبدأ الشاب- نحيل الجسم فقير اليد- الشوط الثاني من الرحلة بحثا عن قضيته الذائبة في أدراج المحكمة كذوبان الملح في الماء هنا تكالبت على الشاب مصائب الدنيا فأسرته تعاني من شح في الدخل فلا مصدر لهم سوى ما جادت به أرض أبيه القليلة أثناء هطول الأمطار الموسمية إضافة إلى ذلك يحتاج للكثير من المال كي يدفع ما يسمى حق ابن هادي وهي كنية الرشوة حتى يتسنى له متابعة قضيته، وهنا اضطر محفوظ للسفر إلى صنعاء ليعمل أسبوعا في مهنة الحجر والطين وأسبوعا يتابع مسار قضيته الفاقدة للوعي في محافظة تعز، فقدم شكواه إلى مكتب رئيس الجمهورية في العام2007 م وتم تحويلها إلى وزير العدل السابق غازي الأغبري والذي بدوره أخرجه من مكتبه بدعوى أنه مشغول جداً ذهب بعدها محفوظ إلى التفتيش القضائي لعل وعسى أن يجد هناك بصيص أمل يتمسك به إلا أن التفتيش القضائي لا يعلم أن بعض المحاكم تعيث في الأرض فساداً، فهو سبات عميق ولا يجيد إلا الدوران على المكاتب، أعاد محفوظ الكرة إلى وزارة العدل في العام2012 م والأمل يحدوه بحكومة الوفاق إلا أن الوضع كما هو، مكانك سر، عدد من المنظمات الإنسانية -أيضاً- تابعت قضية محفوظ ولكن دون جدوى وعبر هذه الشبكة التي تبدأ من المحكمة مروراً بالتفتيش القضائي بوزارة العدل وانتهاءً بالمنظمات أصبح هذا الشاب المسكين كأنه في حلقة مفرغة لا يدري أين البداية أو النهاية وبهذا أصبح يلعب مع الجهات الرسمية دور توم وجيري لمدة أربع سنوات قبل الثورة الشبابية الشعبية وسنتين بعدها، لينطبق عليه المثل العربي »عاد بخفي حنين« وصارت قضيته كشعار بسكويت أبو ولد »وتستمر الحكاية«.

قضية محفوظ ووالده ليست الوحيدة فهناك مئات القضايا المخفية أحكامها أو المزورة وثائقها فهذا الحاج محمد يحيى العدلاني 80 عاماً اختفت قضيته كغيرها من القضايا في إحدى محاكم محافظة حجة، أمضى هذا الرجل العجوز سنين طويلة وهو في المحاكم وبعدها حصل على حكم قضائي بات، وقبل تنفيذه اختفى الحكم بقدرة قادر ليبدأ الحاج رحلة أخرى مليئة بالمعاناة وأمضى أكثر من خمس سنوات عجاف وهو يتعقب قضيته المفقودة وللحصول على هذا الحق رسم لقدميه المنهكتين خط سير واحد يبدأ بالمحكمة في محافظة حجة وينتهي بوزارة العدل، وأخيراً تم التحقيق بالقضية بتاريخ 12 / 2 / 2012م فوجدوا فيها التلاعب وتم إحالة المتهمين إلى النيابة وهنا توقفت القضية ربما لخلل فني هناك ولم يتم البت في القضية حتى كتابة التحقيق، الحاج العدلاني يتهم المحكمة ووزارة العدل بالتلاعب بمصير قضيته ويوجه أساس تهمته إلى مدير عام المحاكم كونه لم ينصفه - حد وصفه - من جهته أكد مدير عام المحاكم أنه عمل كل ما عليه وأحال المتهمين إلى النيابة بعد التحقيق معهم ويضيف الأمر لم يعد في يد الوزارة فنحن إداريون فقط.

أما القصة التالية فتعتبر آخر ما توصل إليه علم الفساد، مكان القصة محكمة عتق في شبوة حيث قام رئيس المحكمة بالإفراج عن المواطن »ي.ع.ع« المتهم بالاشتراك في قتل المواطن »ع.ع« ، قرار الإفراج لم يات بعد ثبوت البراءة أو حتى مجرد الشك فيها، هذا ما أكدته الشكوى المقدمة إلى رئيس محكمة استئناف شبوة بتاريخ 20 / 5 / 2013م التي أحالها إلى التفتيش القضائي وأوضح رئيس المحكمة في أسفل بياض الشكوى أن القاضي مستدعى للتفتيش ولم يحضر حسب المدة المحددة وأحال الشكوى إلى التفتيش القضائي.

محمد الحرازي هو الآخر ممن طفح بهم كيل الملاحقة بحثا عن حكم له فقد، بعد أن أنهى كل المرافعات القضائية ولم يتبق سوى التنفيذ وعلى مدى خمس سنوات ووزارة العدل لم تقدم له شيئاً كما يقول، مثله أيضاً سعيد محمد الذي خسر كل ماله وأصبح في حالة يرثى لها مالياً وجسدياً، كان سعيد يمتلك منزلا وسيارة وذهباً فباع ممتلكاته واحدة تلو الأخرى ولم يجد الحكم الحقيقي الحاصل عليه من المحكمة فقد اختفى وتم التلاعب بوثائق المرافعات مما أدى إلى قلب الحكم لصالح الغريم، أطلعنا هذا الرجل على القضية بتفاصيلها فكان حديثاً ذا شجون وبعد تنهيدة طويلة لو سمعها حكمه المخفي قسراً ووثائقه لجاء إليه ولو حبواً، يقول الرجل » لو كنت أعلم أن هناك في المحكمة من سيتلاعب بالقضية لأجل المال لدفعت له المبلغ الذي يريده«

هؤلاء الأشخاص عبارة عن نماذج بسيطة لمن التقينا بهم، حيث التحقيق الصحفي لايتسع لذكر أسماء أخرى فضلا عن قصصهم والتي لا تقل مأساة عن القصص السابقة.

تعزفي الصدارة

في الزيارة التي قمنا بها إلى محافظة تعز لم نلمس أي دور للجهاز الرقابي على المحاكم.. فالمحافظة تتصدر القائمة لعدد المخالفات في المحاكم فقد تم رصد أكثر من 300مخالفة في ثلاث محاكم فقط أغلبها اختفاء أحكام قضائية وتزوير واختلاس أموال.

أمر الفساد في المحاكم لم يعد سراً فلقد عرفه »القاصي والداني« إلى درجة أن الناس أطلقوا ألقاباً على المحاكم مثل »أميركا« وسبب التسمية الأموال الطائلة التي يجنيها بعض موظفي المحاكم، كما أطلق لقب «المسلخ» والسبب وجود مسلخ لأحد الجزارين في نفس المبنى الذي به المحكمة.

محافظة حجة هي الأخرى تعاني من نفس المشكلة فالمظلومون هناك طرقوا كل الأبواب التي ظنوا أنها ستنصفهم إلا أن الوضع كما يقولون « مكانك سر».

محافظة صنعاء كذلك لم تكن خارج دائرة سطو بعض الموظفين في المحاكم وأصبح المواطن يعاني من فقدان الأحكام وغير ذلك من المخالفات مما أفقدهم الثقة في القضاء والعدالة، وهكذا حال المحاكم في بقية المحافظات حيث الظلم أثقل كاهل المواطنين - حسب الشكاوى المقدمة إلى التفتيش القضائي.

أنوع المخالفات

> لم يقف وضع المحاكم في اتجاه واحد كإخفاء الأحكام القضائية بل تعدى ذلك إلى التزوير والتلاعب بالسجلات القضائية واستغلال نفوذ واختلاس اموال على ذمة قضايا منظورة وفتح نزاعات في قضايا محسومة وانتحال بعض أمناء السر صفة أمين صندوق لأخذ أموال واحتجاز مستندات خاصة بالمواطنين وتلاعب في محاضر الجلسات ومماطلة في سير القضايا لكسب المال والاستيلاء على أراض بداعي أجرة التقسيم وابتزاز مواطنين ماليا واحتجاز أحكام قضائية وتزوير وصايا وتنفيذ أحكام مطعون فيها وتعديل في محاضر التنفيذ بعض هذه المخالفات أكدتها الدراسة المرفوعة من المكتب الفني بوزارة العدل إلى الوزير العرشاني وكانت بتاريخ 18 / 6 / 2012م بتوقيع كل من رئيس المكتب الفني ورئس دائرة الشئون القانونية وأحد أعضاء مكتب الشئون القانونية.

وقد تسببت هذه المخالفات بإلحاق الضرر المادي والمعنوي بأكثر من خمسمائة أسرة أغلبها في تعز وتقدر الاضرار المادية بحوالي 870 مليون ريال على أقل تقرير كما تسببت هذه المخالفات بتدهور الحالة الصحية لكثير من المواطنين وأصابتهم بأمراض خطيرة كالجلطة مثلا مما أدى إلى وفاة بعضهم.

ما يحدث في المحاكم لم يكن ليحدث سوى أن وزارة العدل وإن لم تكن قاصدة تغض الطرف عن حدوث هذه المخالفات في المحاكم وذلك من خلال تغييب التفتيش القضائي عن مهامه لأنه صائم الدهر حد وصف من فقدت ملفات قضاياهم كما غابت لمسات وفنيات المكتب الفني بالوزارة والذي لم يعد فاعلا.

أيضا ما تسبب به غياب الرقابة على المحاكم من كوارث على المواطنين لم يكن ليحدث إذا ما وجدت الإدارة الناجحة التي تضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

التفتيش القضائي

> في القانون يتولى مسؤولية مدير عام المحاكم مهمة الرقابة على المحاكم والنظر في الشكاوى المقدمة من المواطنين ضد المحاكم وموظفيها إلا أن الواقع يختلف تماما فالتفتيش القضائي لا يعرف الطريق إلى الكثير من المحاكم والسبب يعود إلى غياب الدعم المالي الأمر الذي أكده بعض كبار مسؤولي الوزراء هذه التأكيدات جاءت على لسان أكثر من مسؤول في الوزارة كان على رأسهم مدير عام المحاكم حامد المعلمي الذي يقول أرقام المخالفات مهولة جدا والسبب غياب الرقابة القاضي المعلمي رصد مئات المخالفات من خلال زيارة واحدة إلى محافظة تعز وتم توجيه الاتهام إلى تسعة من الموظفين في المحاكم وإحالتهم إلى النيابة ومنعهم من دخول المحاكم وتوقيف نصف رواتبهم.

يذكر أن القانون لا يسمح بتوقيف الرواتب أكثر من ستة أشهر وبعض المتهمين تم ايقاف رواتبهم أكثر من سنة كاملة.

" موظفو محاكم: تردي الحال الاقتصادي أودى بالبعض إلى مهلكة الرشوة

المكتب الفني

> حسب مذكرة رسمية رفعت إلى محكمة استئناف تعز بتاريخ 23 / 6 / 2012م والمذكرة المرفوعة إلى النائب العام بتاريخ 10 / 6 / 2013م سقط اسم أحد المتهمين التسعة وبعد البحث عن سبب سقوط اسم هذا المتهم تبين أنه يملك قرار البراءة من المكتب الفني بعد دراسة أجراها المكتب بناء على تظلم قدمه المتهم. المتهمون البقية أيضا قدموا تظلمات ولكن تم لم تتم أي دراسة لشكاواهم والسبب يعود إلى أن المتهم الذي خضع تظلمه للدراسة له يد وعضد وساعد في الوزارة الأمر الذي ساعده على الحصول على قرار التبرئة.

التحقيق

> غياب الرقابة على المحاكم لا يعني أنه لا توجد إدارة للرقابة أو أن هذه الإدارة لا تمتلك ميزانية لتسيير أمورها بل على العكس فكل شيء متوفر والحمد لله إلا أن إدارات الرقابة في بعض المحافظات إن لم تكن كلها لا تعي أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه وإذا قدر الله وعرفت هذه الإدارات مدى أهمية عملها فلن تستخدمه إلا لتسيير الأمور الشخصية أو للانتقام من الموظف الذي لا يأتي بالعمولة أما إن كان الموظف يسمع الكلام ولا يتهجم على مدير عام الرقابة فيستحق الحصانة من المحاسبة، هذا ليس حالة نادرة فقد تعود الكثير من مسؤولي الرقابة على هذا الوضع من ذلك التقرير المرفوع من مدير عام الرقابة بتعز إلى وزير العدل والذي أحيل بموجبه ثمانية من موظفي المحاكم إلى النيابة. هذا التحقيق بعد الاطلاع عليه وعلى وثائقه تبين فيه عدة اختلالات تمثلت الأولى بوجود حالة من تصفية الحسابات بين المدير وبعض الموظفين كما جاء في إحدى الوثائق بتاريخ 9 / 7 / 2012م بختم محكمة التعزية وتوقيع رئيسها وقاض آخر إلى جانبه وتثبت هذه الوثيقة براءة أحد المتهمين من التهمة إليه ومع ذلك يبقى المتهم متهما حتى يصلح نيته تجاه مدير عام الرقابة، والحالة الثانية تمثلت في التغاضي عن بعض المتهمين وذلك بدليل عدم ذكرهم في التقرير رغم أن متهمين بقضايا عدة أبرزها إخفاء أحكام قضائية من أرشيف المحاكم وانتحال صفة أمين صندوق وأخذه للمال المحصل.

الحالة الثالثة مما أخذ على تقرير الرقابة في تعز التقرير على وزير العدل وذلك من خلال ذكره أرقاماً لبعض المواد الواردة في قانون القضاء لتثبيت التهم على المتهمين مع أن نصوص هذه المواد يخالف كلامه تماماً.

الأهم من هذا وذاك أن التقرير يعد باطلاً قانونياً وذلك لأن معده فاقد الشرعية لعمله فهو محال للتحقيق بتوجيه وزير العدل القاضي العرشاني وذلك بتاريخ 5/9/2012م حسب مذكرة الوزير رقم 710، وكانت التهمة هي عدم الحيادية والمصداقية في التحقيق الذي أجراه وأحال تسعة من الموظفين إلى النائب العام، أيضاً ما يؤكد عدم صحة هذا التحقيق ما قاله الوزير القضائي العدد رقم 135 بتاريخ15 يناير للعام2013 م من أن هناك نوعاً من التجني على بعض المتهمين أو عدم المهنية مع في التعاطي مع بعضهم، بالتحقيق هذا بالإضافة إلى تهم أخرى.

الخصم والحكم

استبشر الناس خيراً بالزيارات التي قامت بها وزارة العدل ممثلة بالإدارة العامة للمحاكم من خلالها مئات المخالفات وزعت على مجموعة من الموظفين وكان الهدف من هذا التحقيق هو التأكد من براءة المتهمين في التقرير المرفوع من مدير الرقابة بتعز نبيل الأديب، وبناء على ذلك أجرى مكتب الشؤون القانونية التحقيق بعد زيارة قام بها إلى محافظة تعز وأثبت كل التهم التي أثبتها مدير عام الرقابة بتعز دون أي تغيير في التقرير الأول، والواضح من خلال هذا التقرير والمؤرخ بـ17/6/2012م أن الإدارة القانونية لم تجر التحقيق وإنما اعتمدت على تقرير مدير عام الرقابة والدليل أن مستند إحالة المتهمين إلى النائب العام كان تقرير مدير عام الرقابة بتعز والذي تبين سابقا بطلانه.

وقد أثبت بعض المتهمين براءته وبالوثائق الرسمية - تحتفظ الصحيفة بنسخة منها- وقال الموظف (ص-ح) وهو أحد المتهمين " أن اتهامه كان مخالفاً للقانون فهو يملك أدلة براءته إلى جانب سيرته الذاتية التي لا تدع مجالا للشك باتهامه، ويضيف: الاتهام جاء لتصفية الحسابات«، من جهة أخرى يعد إثبات المتهمين لركاكة التحقيق مؤشرا خطيرا يقضي على ما بقي من حياة التحقيقات القضائية.

" اعترافات من الداخل: اختفاء ملفات بعض القضايا من أسبابه عدم وجود مباني محصنة لبعض المحاكم

الجدير بالذكر أن عدد المتورطين رسميا يصل إلى خمسة عشر مسؤولا إلا أن التقرير أغفل ذكر البقية ربما لأنه لم يثبت تورطهم رسميا أو لم تعرفهم لجنة التحقيق وربما لخلل فني كالمعتاد.

دوافع وأسباب

بعد بحث وتحر عميق استمر أربعة أشهر بحثاً عن أسباب الفساد في المحاكم تبين أن السبب الأول هو غياب رقابة التفتيش القضائي »المغمض العينين« فيما الأسباب الأخرى تمثلت في تردي الحالة الاقتصادية لموظفي المحاكم وغياب روح الأمانة.

يذكر أن المخالفات في المحاكم لم تكن كلها بغرض الرشاوى والمحسوبية فهناك مخالفات ارتكبت لأسباب تعود إلى غياب المباني المحصنة مما اضطر العاملين في المحاكم إلى أخذ الوثائق إلى منازلهم وهناك تتعرض للتلف أحيانا أو الضياع أحيانا أخرى.

منبع الفساد

في زيارات متكرره إلى وزارة العدل استمرت 25يوما لمعرفة الوضع عن كثب ورصد أسباب غياب الرقابة على المحاكم، وبعد حوارات ومقابلات عدة مع بعض المسؤولين هناك تبين أن أسباب غياب الرقابة على المحاكم هو عدم وجود المبالغ الكافية التي تمكنهم من النزول الميداني لمراقبة عمل المحاكم ورصد المخالفات ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه أين تذهب ميزانية وزارة العدل إذا لم يكن للرقابة الجزء الأكبر منها.

ختاماً

ماذا يعني أن تقوم الحكومة باعتماد مليارات الريالات لأي وزارة، أليس من أجل قيام الوزارة بكل مهامها من إدارة ورقابة حقيقية بعيدة عن المحسوبية وإلى آخر المهام المناطة بها، فلماذا وزارة العدل لا تقوم بتفعيل دور الرقابة على المحاكم لحفظ ماء وجهها أمام المواطن الذي فقد الثقة بالعدالة.

وأخيرا يوجه الناس الذين شابت رؤوسهم وهم في المحاكم يبحثون عن حقوقهم سؤالا إلى وزير العدل: هل ستكتفي الوزارة بتحويل المتهمين إلى النيابة أم أن قضاياهم سترى النور قريبا؟ كما يطرح المتهمون المشار إليهم في سياق هذا التحقيق الصحفي سؤالا للوزير: هل سيحقق من التهم الموجهة إليهم، لأن البعض بريء كما تشير الوثائق وما يقوله المتهمون أنفسهم.